|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| PCT/A/48/5 | | |
| الأصل: بالإنكليزية | | |
| التاريخ: 16 ديسمبر 2016 | | |

اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

الجمعية

الدورة الثامنة والأربعون (الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرون)

جنيف، من 3 إلى 11 أكتوبر 2016

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحّد (الوثيقة A/56/1): 1، ومن 3 إلى 6، و9، و10، و19، و30، و31.
2. وترد التقارير الخاصة بتلك البنود، عدا البند 19، في التقرير العام (الوثيقة A/56/17).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 19 في هذه الوثيقة.
4. وفي غياب رئيسة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات السيدة سوزان آس سيفبورغ (السويد)، تولّى السيد ساندريس لاغانوفسكيس (لاتفيا) نائب رئيس الجمعية، رئاسة الاجتماع.
5. ورحّب الرئيس بجميع الوفود، وخصّ بالذكر الدول المتعاقدة الثلاث التي انضمت إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات منذ الدورة الأخيرة لجمعة المعاهدة في أكتوبر 2015، وهي كمبوديا وجيبوتي والكويت.

تقرير عن الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/48/1.
2. قدمت الأمانة الوثيقة، التي تتضمن تقريرا عن الدورة التاسعة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات). وكان للدورة جدول أعمال زاخر تضمن 32 بندا 26 وثيقة عمل. وهو ما يؤكّد الاهتمام العظيم المولى لزيادة تطوير نظام معاهدة البراءات باعتباره حجر الزاوية والركن الأساسي لنظام البراءات الدولي. وقدّمت إلى الجمعية وثيقة عمل منفصلة (PCT/A/48/3) تحدّد التغييرات على لوائح معاهدة البراءات التي نالت موافقة الفريق العامل، كي تبتّ فيها. وقدمت نظرة عامة عن جميع البنود التي نوقشت خلال الدورة في ملخص الرئيس المرفق بهذه الوثيقة.
3. وقال وفد شيلي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إنه يثمّن اقتراح البرازيل الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/25 بشأن تخفيضات في الرسوم لفائدة الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام في البلدان النامية، وأيد الاقتراح. وأضاف أن مجموعته تأمل أن تجري الأمانة الدراسات التي طلبت منها في أسرع وقت ممكن، بهدف متابعة تحليل المعطيات والتحرك نحو اتخاذ قرار سريع بشأن هذه المسألة. وأعرب الوفد عن سروره لأن مندوبا من مندوبي الدول الأعضاء في مجموعته يترأس الفريق العامل.
4. وأيّد وفد الصين التحسينات المقترح إدخالها بمنح تخفيضات في الرسوم لتحفيز إيداعات البراءات من بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأضاف أن اقتراح البرازيل الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/25 سيكون الخطوة الأولى على درب تحفيز تسجيل البراءات من قبل الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام في هذه البلدان. ورأى أن تخفيض الرسوم سيشجع مقدمي الطلبات من جميع البلدان على استخدام نظام معاهدة البراءات، وبالتالي سيعزز النمو المستدام في حجم الطلبات المودعة. وأضاف أنه وضع رابح للدول المتعاقدة والمكتب الدولي على حدّ سواء. وفيما يخص تمديد مدة تعيين إدارات البحث والفحص التمهيدي الدوليين، وافق الوفد على الإجراءات والجدول الزمني والمعايير الموضوعية لتمديد المواعيد، وتعهّد بتقديم الوثائق اللازمة للتمديد في الوقت المحدد إلى المكتب الدولي.
5. وأيّد وفد الهند اقتراح البرازيل الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/25 بشأن تخفيضات في الرسوم لفائدة الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام في البلدان النامية. وقال إن عدد الإيداعات ازداد في السنوات الأخيرة، ولكن نسبة الطلبات القادمة من الهند كانت منخفضة رغم وجود مجموعة كبيرة من المواهب ومؤسسات البحث والتطوير في شتى أنحاء البلاد. ورأى الوفد أن هنالك حاجة لاستغلال التكنولوجيا المتقدمة ولتحفيز إيداع طلبات الملكية الفكرية. وأضاف أن الاقتراح قيد النظر من شأنه أن يحفز تسجيل البراءات الاختراع من قبل الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ورأى في الاقتراح خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح على درب تعزيز الإبداع والابتكار. وأعرب الوفد عن تمنياته في تحقيق نتائج إيجابية بشأن هذا الاقتراح، الذي يحتمل أن ينتفع به الجمهور بوجه عام.
6. وشكر وفد البرازيل مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وكذلك وفود الصين والكاميرون ومصر والهند لدعمها اقتراحه الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/25 بشأن تخفيضات في الرسوم لفائدة الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام في البلدان النامية، وشكر أيضاً الدول التي أيدت الاقتراح في الدورة التاسعة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال الوفد إن الاقتراح استند إلى دراسة المرونة في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، وكشفت الدراسة أن الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام أكثر تأثرا بالأسعار مقارنة بالمودعين الآخرين. وبناء على هذه المعلومة، اقترحت الوثيقة PCT/WG/9/25 تخفيض رسوم معاهدة البراءات بنسبة 50 في المائة على الأقل لفائدة الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام لبعض البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، والاستفادة من المعايير القطرية الحالية المستخدمة لتخفيض الرسوم. وأضاف الوفد أن من شأن هذا الاقتراح أن يولّد 139 طلب إيداع إضافي سنويا مع انخفاض في الإيرادات بمبلغ 1.508 مليون فرنك سويسري، مقارنة بالفائض الذي أعلن عن تحقيقه في الثنائية 2014-2015 وبلغ 70.3 مليون فرنك سويسري. وبالتالي فإن النقص في الإيرادات يمثل جزءا صغيرا جدا من الفائض. ومع أخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، يمكن أن يستنتج أن خفض الرسوم لفائدة الجامعات ومؤسسات البحوث الممولة من القطاع العام هو التغيير الممكن الأكثر كفاءة في سياسة الويبو بشأن الرسوم. وأشار الوفد إلى أنه شارك، بعد تقديم الاقتراح رسميا في اجتماع الفريق العامل، في مناقشات غير رسمية لتبادل الأفكار حول سياسة رسوم معاهدة البراءات، وأعرب عن سروره لسماع تأييد عام للاقتراح. وقال الوفد إن الصيغة التدريجية هي، حسبما فهمه، نهج مرحلي سيتيح ضبط تخفيض الرسوم وفقا النتائج المستقاة. ودعا الوفد جميع الدول الأعضاء إلى دعم الاقتراح والموافقة عليه، فمن شأنه أن يمنح تخفيضات ذكية في الرسوم لما فيه منفعة المجتمع الدولي، وتعزيز استخدام نظام البراءات واجتياز أول خطوة ملموسة في المناقشات المتعلقة بالمرونة في رسوم معاهدة البراءات.
7. وأيد وفد اليونان التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل زيادة استجابة النظام لاحتياجات المستخدمين ومكاتب البراءات. وقال إنه ينبغي أن تكون الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين والأطراف الأخرى ومكاتب البراءات دافع لتحسين نظام معاهدة البراءات باستمرار. وأضاف أنه ينبغي تيسير النفاذ إلى نظام معاهدة البراءات بالنسبة إلى الجامعات ومؤسسات البحث العامة التي تمتلك موارد محدودة ومن ثم لا يمكنها تغطية تكاليف الدخول. ومن هذا المنطلق، رحَّب الوفد بإمكانية خفض الرسوم لتحفيز إيداع البراءات شريطة ضمان أدنى تأثير في إيرادات نظام معاهدة البراءات.
8. وأيد وفد جنوب أفريقيا اقتراح البرازيل الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/25 بشأن تخفيض رسوم معاهدة البراءات لفائدة الجامعات ومؤسسات البحث الممولة من الخزينة العامة في البلدان النامية.
9. وأحاط وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) علماً بالتقرير، وأيد الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل لمعاهدة البراءات. وفيما يخص التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، رأى الوفد أنه ينبغي إدخال تعديلات لتغطية عوامل أخرى مثل الكشف عن أكبر قدر ممكن من المعلومات التقنية في البراءات، وأنه ينبغي تفادي تناول قضايا قانون البراءات الموضوعي. وأشار إلى أهمية توفير المساعدة التقنية والقانونية وتعزيز نفاذ البلدان إلى قواعد بيانات مختلفة وأدوات شبكية للبحوث من أجل تحقيق أكبر قدر من المساواة عن طريق إتاحة النفاذ إلى قواعد البيانات الخاصة بالبراءات وتخفيض تكاليف فحص البراءات لتشجيع البلدان النامية على زيادة استخدام نظام معاهدة البراءات.
10. وأعرب وفد منغوليا عن تأييده للتعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات ولاقتراح البرازيل الوارد في الوثيقة PCT/WG/9/25 بشأن تخفيض رسوم معاهدة البراءات لفائدة الجامعات ومؤسسات البحث الممولة من الخزينة العامة لما سيكون له من أثر كبير في تعزيز الابتكار في البلدان النامية.
11. وهنأ وفد الكويت الرئيس على ترأسه الجلسة وأعرب عن سروره للمشاركة فيها لأول مرة كطرف متعاقد في معاهدة البراءات. وتقدَّم بجزيل الشكر للمنظمة والقائمين عليها على تقديم كل التسهيلات والمساعدات لتيسير إجراءات انضمام الكويت إلى تلك المعاهدة الدولية المهمة والتي كانت محور اهتمام البلد لما لها من دور بإنماء الدول. وذكَّر بأن حكومة بلاده قامت بإيداع وثيقة الانضمام في 9 يونيو 2016 ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 9 سبتمبر 2016. وأشار إلى أن انضمام بلاده إلى تلك المعاهدة يعدّ تنفيذاً لرغبتها في تطوير وتنمية الابتكارات والاختراعات في الدولة لما لها من عدة مزايا تتطلع الكويت إلى الاستفادة منها أسوة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالنظر إلى تجربتها الناجحة في ذلك المسار. وأضاف أن الكويت تدرك دور الملكية الفكرية والمزايا العدة التي تمنحها تلك المعاهدة للبلدان النامية. إذ توفر المعاهدة نظاماً دولياً يسهِّل على المخترعين إجراءات إيداع طلبات الحماية لاختراعاتهم في 150 دولة ويمنحهم فرصة تحديد النطاق المستهدف للحماية بعد استيفاء الشروط التي نصت عليها المعاهدة. ومن هذا المنطلق، أعلن الوفد أن انضمام الكويت إلى المعاهدة يعزى إلى حرصها على دعم الابتكار والإبداع في البلد ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والوطنية. وأضاف أن الكويت تسعى إلى تنمية المهارات الإبداعية فيها من خلال نشر وزيادة الوعي في المدارس والجامعات والمؤسسات البحثية إيماناً بأهمية دور الملكية الفكرية في قياس نمو البلدان. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى التعاون مع الأطراف المتعاقدة في المعاهدة لتنمية العمل في إطار فحص براءات الاختراع، وإلى العمل مع الويبو على توفير مزيد من الدعم الفني اللازم لتحقيق التزامات الكويت تجاه تلك المعاهدة. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله في أن تتكلل أعمال الويبو بالنجاح، وشكر خبراء الويبو على تقديم المشورة اللازمة، وأشاد بالجهود المبذولة للنهوض بأداء مكتب الملكية الفكرية في دولة الكويت.

إن الجمعية:

"1" أحاطت علماً بالوثيقة المعنونة "تقرير عن الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات" (الوثيقة PCT/A/48/1)؛

"2" ووافقت على عقد دورة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، كما هو مبيّن في الفقرة 6 من تلك الوثيقة.

عمل الإدارات الدولية المتعلق بالجودة

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/48/2.
2. وشرحت الأمانة أن الوثيقة تتضمن تقريراً موجزاً عن العمل الذي تضطلع به حالياً إدارات البحث الدولي وإدارات الفحص التمهيدي الدولي في مجال الجودة والذي يُنجز خاصة من خلال عمل اجتماع الإدارات الدولية، ولا سيما الفريق الفرعي المعني بالجودة. والهدف الرئيسي من الوثيقة عرض نتائج الاجتماع السادس غير الرسمي للفريق الفرعي المعني بالجودة الذي عُقد في سانتياغو بشيلي في شهر يناير 2016. وواصلت الإدارات الدولية في ذلك الاجتماع مناقشاتها بشأن التدابير الممكنة لتحسين جودة وجدوى منتجات العمل الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل عام، أي تقارير البحث الدولي والتقارير التمهيدية الدولية عن قابلية الحماية ببراءة التي تعدها الإدارات الدولية.

أحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير المعنون " عمل الإدارات الدولية المتعلق بالجودة" الوارد في الوثيقة PCT/A/48/2.

التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/48/3.
2. وعرضت الأمانة الوثيقة التي تتضمن تعديلات يُقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان الفريق العامل التابع لمعاهدة التعاون بشأن البراءات قد ناقش هذه التعديلات ووافق أعضاؤه بالإجماع على توصية الجمعية بضرورة اعتمادها بالصيغة المقترحة. وتتعلق التعديلات الواردة في المرفق الأول بالوثيقة بما يلي: تمديد مهلة إجراء بحوث إضافية دولية من 19 شهراً إلى 22 شهراً اعتبارا من تاريخ الأولوية؛ وتوضيح العلاقة بين القاعدة 23(ثانيا)2(أ) من جهة، والمادة 30(2) المنطبقة بموجب المادة 30(3)، من جهة أخرى، فيما يخص إرسال نتائج البحث و/أو التصنيف السابق من مكتب تسلم الطلبات إلى إدارة البحث الدولي؛ وحذف "حكمي عدم التوافق" بعد سحب الإخطارات المعلّقة بشأن عدم التوافق بناء على الحكمين المذكورين.

إن الجمعية:

1. تعتمد التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والمبيّنة في المرفق الأول من الوثيقة PCT/A/48/3 (1)؛
2. والقرارات المقترحة المبيّنة في الفقرة 7 من الوثيقة PCT/A/48/3 بخصوص الدخول حيّز النفاذ والترتيبات الانتقالية.
3. ويتضمن المرفق الأول بهذا التقرير نسخة "نهائية" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، في صيغتها المعدّلة بموجب القرار الوارد في الفقرة 23"1" أعلاه، ويتضمن المرفق الثاني بهذا التقرير القرارات المتعلقة بالدخول حيز النفاذ والترتيبات الانتقالية المشار إليها في الفقرة 23"2" أعلاه، وذلك لتيسير الرجوع إليهما.

تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/A/48/4.
2. وأشار الرئيس إلى الدورة التاسعة والعشرين للجنة التعاون التقني التي عُقدت في شهر مايو 2016 والتي وافقت خلالها اللجنة بالإجماع على أن توصي جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات بتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، كما ورد في الفقرة 5 من الوثيقة.
3. وأعرب وفد تركيا عن امتنانه للمدير العام السيد فرانسس غري الذي أدرج مسألة اقتراح تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي على جدول أعمال جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال سلسلة الاجتماعات السادسة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، عقب الرسالة التي بعثها معهد تركيا للبراءات في 15 ديسمبر 2015. وقال إنه سعيد بإبلاغ الجمعية بأن لجنة التعاون التقني أصدرت في دورتها التاسعة والعشرين بالإجماع توصية من الدول الأعضاء في جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات بتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد في هذا السياق عن رغبته في إعادة التأكيد على تقيّده التام بالحد الأدنى لمتطلبات التعيين المنصوص عليها في القاعدتين 36.1 و63.1 من قواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعرض الوفد ملف طلبه في ثلاثة أجزاء رئيسية. وتناول الجزء الأول معلومات عامة عن تركيا من حيث المؤشرات الاقتصادية ونظام الملكية الفكرية. أما الجزء الثاني فركّز على القدرة المؤسسية لمعهد تركيا للبراءات على أداء مهامه. وعرض الجزء الثالث معلومات عن كيفية استيفاء معهد تركيا للبراءات الحد الأدنى من متطلبات التعيين.
4. وقال وفد تركيا إن بلده يعد بلداً متقدماً في المنطقة على أساس ارتفاع عدد سكانه (حوالي 80 مليون نسمة) وخلفيته التاريخية وموقعه الجغرافي وتنميته الاقتصادية وتضم البلدان المجاورة له طائفة من البلدان ذات السياق الاجتماعي والثقافي المختلف من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وإن العوامل الرئيسية المساهمة في دور البلد في المنطقة هي موقعه الجغرافي وقدراته اللوجستية وموقعه الفريد في نقطة تلاقي ثلاث قارات. ومضى يقول إن أداء بلده الاقتصادي طوال العقد الماضي أدى إلى تحقيق نمو سنوي فعلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تناهز 5 في المائة في المتوسط وإن نفقات البحث والتطوير في البلد ارتفعت بنسبة تقارب 20 في المائة في عام 2014 لتزيد قيمتها على 6 مليارات دولار أمريكي ويتوقع أن تمثل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد بحلول عام 2023. وأضاف قائلاً إن تاريخ الملكية الفكرية في بلده يرقى إلى القرن التاسع عشر إذ دخل التشريع الأولي للملكية الفكرية بشأن العلامات التجارية حيز النفاذ في عام 1871 وسُن قانون البراءات للمرة الأولى في عام 1879. وأشار إلى إنشاء المعهد التركي للبراءات في عام 1994 كهيئة مستقلة وتنقيح تشريع الملكية الفكرية تمشياً مع المعايير الدولية. وأفاد بوجود نظام حسن الأداء للملكية الفكرية في بلده في الوقت الحالي تدعمه محاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية وأجهزة معنية بالإنفاذ وجهاز مؤسسي من المحامين يضم حوالي 1000 محام مسجل متخصص في مجال الملكية الفكرية وغيرهم من أصحاب المصالح. ولفت النظر إلى إدراج مشروع قانون جديد ومحدّث يدمج جميع حقوق الملكية الصناعية ضمن قانون واحد في جدول أعمال الجمعية الوطنية التركية والعمل على إعداده في الوقت الحالي. واسترسل قائلاً إن البنية التحتية التركية للملكية الفكرية ولا سيما نظام البراءات أبدت تطوراً وتوسعاً لا يستهان بهما على الصعيدين الوطني والدولي. وأردف قائلاً إن عدد طلبات براءات المقيمين ازداد بحوالي 20 ضعفاً في السنوات الخمس عشرة الماضية وإن بلده ارتقى بمرتبته من المرتبة الخامسة والأربعين إلى المرتبة الخامسة عشرة في تلك الفترة وفقاً لمؤشرات الملكية الفكرية التي نشرتها الويبو. واستطرد قائلاً إن عدد طلبات البراءات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والناشئة عن تركيا ارتفع بنحو 13 ضعفاً على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية إذ أودع 1013 طلباً دولياً في عام 2015 مما يمثل زيادة بنسبة 25 في المائة مقارنة بالأرقام المسجلة في عام 2014. وأشار بوجه خاص إلى الزيادات الجلية الملاحظة في عام 2015 واحتلال بلده من ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط المرتبة الأولى حسب عدد الطلبات المودعة بناء على المعاهدة.
5. وأفاد وفد تركيا بأن المعهد التركي للبراءات يتمتع بالقدرة على أداء دور في تعزيز الوعي وتوسيع نطاق الانتفاع بنظام المعاهدة في منطقته فضلاً عن النهوض بالابتكار وتعميم المعارف ومواصلة التنسيق وزيادة جودة الخدمات في نظام البراءات ونقل التكنولوجيا. ورأى أن تعيين المعهد كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي لن يعود بالفائدة على المنتفعين المحليين فحسب بل على نظام المعاهدة ككل. وقال إن المعهد قد يضطلع بفضل موقعه الفريد في نقطة تلاقي القارات بدور همزة الوصل لنقل المعارف والمعلومات في مجال الملكية الفكرية بين أوروبا وآسيا. وأضاف قائلاً إن بنك التكنولوجيا المخصص للبلدان الأقل نمواً الذي ينبغي إنشاؤه في تركيا برعاية الأمم المتحدة بهدف دعم التطوير التكنولوجي لتلك البلدان من خلال إنشاء بنك للبراءات ومرفق لإيداع العلوم والتكنولوجيا وآلية لدعم الابتكار والعلوم والتكنولوجيا سيستفيد من التوسع في خدمات البراءات. وفي ذلك السياق، ذكر أن بلده يستهدف التحول إلى مركز لتعميم المعارف والمعلومات في مجال الملكية الفكرية في المنطقة عبر تقاسم تجربته وتبادلها بالتوازي مع اضطلاعه بدور إدارة دولية.
6. واستطرد وفد تركيا كلامه بتقديم بعض المعلومات المفصلة بشأن القدرات المؤسسية لمعهد تركيا للبراءات. وقال إن المعهد هو هيئة عامة تقع على عاتقها مسؤولية إدارة حقوق الملكية الفكرية، وهو خاضع لإشراف وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا. وعلاوة على هيكل إدارته المرن، واعتماده على موارده المالية الخاصة، حقق المعهد استثمارات كبيرة في الموارد البشرية وأدوات تكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة خدماته. ولدى المعهد نظام غير ورقي، وقد تسلّم 99 في المئة من الطلبات عبر الانترنت. وشرع المعهد في إعداد تقارير البحث والفحص بقدرات محدودة خلال عام 2005 في بعض المجالات التقنية. ومنذ عام 2005، زادت قدرة البحث والفحص في المعهد بفضل التخطيط الاستراتيجي في مجال الموارد البشرية وسائر البنى التحتية التقنية الضرورية. وزادت قدرة البحث والفحص من حيث الموارد البشرية بأكثر من 10 مرات، وأصبحت في الوقت الحالي كافية لتغطية كل المجالات التقنية، مع وجود فاحصي براءات يلمّون خير إلمام بالمجالات المعنية. وبهدف إدارة الإجراءات اللازمة للحصول على تعيينه كإدارة دولية، أعد المعهد خطة عمل تضم الأولويات والمراحل اللازمة للاضطلاع بالمهام التي يجب عليه إنجازها. وفي سياق خطة العمل تلك، شكّل المعهد ثلاث أفرقة عمل مكرّسة للقيام بالتحضيرات والترتيبات اللازمة لتنفيذ المهام والواجبات على النحو المطلوب من إدارة دولية. وتعاون المعهد مع مكتب كوريا للملكية الفكرية ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية في إشارة إلى إجراءات تعيين الإدارات الدولية حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة السادسة والأربعين لجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات التي توصي بشدة بالحصول على المساعدة من واحدة أو أكثر من الإدارات الدولية القائمة. وبعد إجراء العديد من الزيارات الدراسية التي تخللتها عملية تقييم مكثفة، استنتج مكتب كوريا للملكية الفكرية ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية في تقاريرهما أن المعهد قد استوفى الحد الأدنى من المتطلبات. وانتهز الوفد الفرصة للإعراب عن امتنانه لإدارة المكاتب المعنية وممثليها على التعاون الوثيق والتعليقات الثاقبة التي ساعدت المعهد على تنفيذ خطة عمله.
7. وواصل الوفد حديثه من خلال تقديم بعض المعلومات الموجزة عن كيفية استيفاء معهد تركيا للبراءات للمعايير، حسبما أكده كل من مكتب كوريا للملكية الفكرية ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية. وأفاد بأنه في الوقت الراهن، يزاول في المعهد بدوام كامل112 فاحصا ممن لديهم المؤهلات التقنية الكافية لتنفيذ أعمال البحث والفحص. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم المعهد تعيين 50 فاحص براءات إضافياً واستكمال تدريبهم بنهاية عام 2018. ويبلغ متوسط خبرة فاحصي البراءات حاليا سبع سنوات و50 في المئة منهم حاصلون على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه. ولدى نصف الفاحصين تقريبا أكثر من خمس سنوات من الخبرة في أعمال البحث والفحص. وخضعت متطلبات التأهل لوظيفة فاحص براءة إلى تنظيم محكم من خلال عملية توظيف شاملة، يليها برنامج تدريبي مكثف يتعلق بالمهارات والمعارف والاستراتيجيات ذات الصلة بمبادئ بحث وفحص براءات الاختراع. ودخل هذا الإجراء بدوره في نطاق المتطلبات التي يتعين استيفاؤها من حيث الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، تعاون المعهد مع مكاتب وطنية أخرى لتوفير التدريب بشأن الطلبات المودعة بناء على معاهدة البراءات وجوانبها التقنية وإجراءاتها. وفي الآونة الأخيرة، قدّم فاحصا براءات من مكتب كوريا للملكية الفكرية دورتين تدريبيتين لفائدة فاحصي المعهد في 26 سبتمبر و5 أكتوبر من عام 2016. وبهدف تعزيز قدرات فاحصيه، واصل المعهد الاضطلاع بأنشطة تدريبية بالتعاون مع مكاتب براءات كل من اليابان وجمهورية كوريا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن استفادته من الأنشطة التدريبية التي يقدمها كل من المكتب الأوروبي للبراءات والويبو. وفي هذا الصدد، كان من المؤكد أن يستوفي المعهد المتطلبات الواردة في القاعدتين 1.36"1" و1.63"1" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق التي يمكن النفاذ إليها لأغراض البحث والفحص، يتمتع المعهد بمنفذ كامل إلى نظام (EPOQUENet) نظرا لمكانة بلاده بوصفها دولة متعاقدة بموجب الاتفاقية الأوروبية لبراءات الاختراع. وعلاوة على ذلك، فإن قواعد البيانات التجارية متاحة للمعهد. ويمكن للمعهد أيضاً النفاذ إلى مكتبة المجلس التركي للبحوث العلمية والتكنولوجية وقواعد بياناته، والتي توفر نشرات رسمية ودوريات ومجلات وكتب في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا. ولذلك، وفيما يتعلق بالحد الأدنى من الوثائق، لدى المعهد إمكانية النفاذ إلى قواعد المعلومات الخاصة بالبراءات وغير الخاصة بالبراءات مثلما تقتضيه القاعدة 34 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.
8. وتابع وفد تركيا بالإشارة إلى نظام إدارة الجودة (QMS) المعدّ لأغراض تعيين المعهد كإدارة بحث دولي وفحص تمهيدي دولي، وأكد أن المعهد قد حصل مؤخرا على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO 9001) كمرجع معياري. وقال إن الدراسات اللازمة لاستيفاء معايير شهادة (ISO 27001) المتعلقة بأنظمة أمن تكنولوجيا المعلومات لا تزال قيد الإعداد، ومن المتوقع أن تنتهي في النصف الأول من عام 2017. وأضاف أن الركائز الأساسية لسياسة البحث والفحص للمعهد هي الموثوقية والاتساق والشفافية والالتزام القانوني والتوقيت المناسب والتحسين المستمر. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى اعتماد المعهد منهجية دورة تطبيقات نموذج التحسين المستمر للأداء (PDCA) كمبدأ أساسي لتنفيذ نظام إدارة الجودة. وفي عملية مراقبة الجودة، تُراجَع جميع التقارير من قبل فاحص آخر قبل الإصدار بغية ضمان نتائج عالية الجودة. وفي إطار عملية ضمان الجودة المعدة لأغراض إدارة بحث دولي، يختبر ما نسبته 5 في المائة من التقارير عشوائيا وتضبط وفقا لمصفوفة الجودة المصممة من قبل فريق الجودة. وتسجّل النتائج وتقدّم تقارير بها بشكل دوري. وبهذا الشكل، فإن معهد تركيا للبراءات سيضمن استيفاء متطلبات نظام إدارة الجودة الواردة في الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
9. وأضاف وفد تركيا أن عدد طلبات البراءات بناء على المعاهدة شهد زيادة منتظمة خلال السنوات الأخيرة إذ أُودع 218000 طلب في عام 2015 أي بزيادة قدرها 2 في المائة مقارنة بعام 2014، وسجل السنة السادسة على التوالي من النمو. وإضافة إلى نمو عدد الطلبات بناء على المعاهدة، ازداد عبء أنشطة البحث والفحص سنوياً. ولا يمكن تلبية هذا الطلب المتزايد على أنشطة البحث والفحص سوى بزيادة عدد الإدارات الدولية وتقاسم عبء العمل بين المكاتب. وبفضل موارده الواسعة المخصصة للبحث والفحص، فإن معهد تركيا للبراءات مستعد للإسهام في تقاسم عبء العمل بالتعاون مع المكاتب الوطنية الأخرى. وفي هذا الصدد، أبرم المعهد مؤخرا اتفاقات ثنائية لتقاسم عبء العمل مع مكاتب البراءات الوطنية في الصين واليابان وإسبانيا، بغية تمكين المودعين من طلب المعالجة السريعة في المرحلة الوطنية بموجب المسار السريع لمعالجة البراءات، الذي سيطلقه المعهد بمجرد تعيينه كإدارة دولية. وأعرب الوفد عن تطلّع المعهد إلى بدء المفاوضات بشأن المسار السريع لمعالجة البراءات مع مكتب كوريا للملكية الفكرية. ورحّب المعهد بفرصة سنحت للمساهمة في النظام العالمي عن طريق الاضطلاع بأعمال البحث الوطني لمكاتب أخرى، مثل مكتب البوسنة والهرسك، وأبدى استعداده لتوسيع نطاق خدماته لتشمل الدول المجاورة الأخرى في المنطقة بموجب اتفاقات التعاون الثنائي القائمة والبالغ عددها 30 اتفاقا.
10. واختتم وفد تركيا بأن المعهد، في حال تعيينه كإدارة دولية، سيؤدي دور همزة الوصل لنقل المعارف والمعلومات الخاصة بالملكية الفكرية بين أوروبا وآسيا، وسيسهم في نشر معارف معاهدة البراءات عن طريق إنشاء شبكة بين المستخدمين المحليين والإقليميين ودعم تطوير وتعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في المنطقة. وكرر الوفد عرفانه وامتنانه لمكتب كوريا للملكية الفكرية ومكتب إسبانيا للبراءات على تعاونهما النزيه ومساعدتهما الطيبة. وقال إن المساعدة الممتازة جهّزت المعهد ليقف أمام الجمعية مستعدا للتعيين تمام الاستعداد، دون الحاجة إلى عمل إضافي أو تلبية معايير تتطلب وقتا إضافيا. وشكر الوفد الأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص، موظفي شعبة التعاون الدولي لمعاهدة البراءات على ما قدموه من توجيهات ممتازة خلال العملية. وقدّم الوفد طلبه لتقيّمه الوفود الأخرى تقييما مهنيا وموضوعيا بشأن قضايا المعايير التقنية اللازمة للتعيين، وقال إنه سيقدم بسرور أي توضيحات إضافية قد تطلبها جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.
11. وشكر وفد جمهورية كوريا وفد تركيا على العرض الذي قدّمه بشأن تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن مكتب كوريا للملكية الفكرية يستطيع تأكيد استيفاء المعهد للحد الأدنى من المتطلبات التي تقتضيها القاعدتان 36-1 و63-1 لمعاهدة التعاون بشأن البراءات كي يعيّن كإدارة دولية. وأضاف أن المعهد يوظف أكثر من 100 من فاحصي البراءات، وهو الحد الأدنى، من أصحاب المؤهلات التقنية الكافية. كما أن المعهد يطبق نظام إدارة الجودة على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية للبحث والفحص بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلاوة على ذلك، فقد أظهر المعهد رغبة قوية في تحسين نظام إدارة الجودة. وزار خبراء من مكتب كوريا للملكية الفكرية المعهد مرتين، ودققوا في نظامه. وبناء على ملاحظات هؤلاء الخبراء، أعرب الوفد عن قدرته على تأكيد أن المعهد يتمتع بالكفاءة لأداء مهامه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. كما ذكر الوفد أن فاحصين من مكتب كوريا للملكية الفكرية تمكنوا من نقل تجربتهم في البحث الدولي بتدريب فاحصين من المعهد الشهر الماضي. ولذلك، فإن الوفد يؤيد بقوة تعيين المعهد كإدارة دولية، وتوقع أن يسهم المعهد في تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأن يوسّع مكتب كوريا للملكية الفكرية تعاونه مع المعهد.
12. وذكر وفد إسبانيا أنه عمل بشكل وثيق مع المعهد وقدّم له الدعم التقني ونظر في قدرته على العمل كإدارة دولية. وقال الوفد إن مكتب إسبانيا للبراءات تعرّف، طوال هذه العملية، على الكفاءة المهنية للمعهد وأقرّ بأنه استوفى شروط التعيين كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وشكر الوفد وفد تركيا على كلماته الطيبة بحق مكتب إسبانيا للبراءات وعلى امتنانه للمشورة التي قدمها المكتب لدعم ترشيح المعهد.
13. وأيّد وفد الهند تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. واعتبر الوفد أن معهد تركيا للبراءات يفي بجميع المعايير اللازمة للعمل كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنه سيقدم خدمات عالية الجودة لمودعي الطلبات بأسعار مغرية، ولذلك أهمية خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمخترعين.
14. وأيّد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) اقتراح معهد تركيا للبراءات بتعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وقال إن البلدان المجاورة يمكن أن تستفيد من هذه الإدارة الدولية الجديدة.
15. وأيّد وفد منغوليا تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
16. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن تأييده تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
17. بدوره أيّد وفد السودان تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وقال إنه على ثقة بأن المعهد سيؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال.
18. واعتبر وفد الفلبين أنه مع توسّع دور نظام البراءات برزت الحاجة إلى حضور أكثر قوة وتوازناً واستراتيجية من ذي قبل لإدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في مناطق العالم وقاراتها. وأعرب الوفد في هذا الصدد عن تأييده القوي لتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي الذي استوفى الحد الأدنى من الشروط المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورحّب الوفد بالدور الفاعل الذي يمكن أن يؤديه المعهد في تعزيز الاختراعات المحمية ببراءات وحمايتها في النظام العالمي للملكة الفكرية. وقال الود إن من شأن تعيين إدارة دولية جديدة في واحد من اقتصادات السوق الناشئة أن يعزز دور نظام الملكية الفكرية في تقاسم التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وإن المعهد سيشكّل قناة قوية ونشطة لبحث وفحص تمهيدي يتسمان بالكفاءة والمصداقية.
19. وشكر وفد جورجيا وفد تركيا على التقرير الشامل الذي قدمه عن الأنشطة التي اضطلع بها معهد تركيا للبراءات لاستيفاء الحد الأدنى من متطلبات التعيين كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأعرب عن تأييده التام لهذا التعيين.
20. وقال وفد النمسا إن مكتب النمسا للبراءات، بصفته إدارة دولية، درس بتأنٍ الوثائق المرفقة بالطلب المطروح للدراسة وإنه استمع باهتمام كبير للمعلومات الإضافية التي عرضها ممثل معهد تركيا للبراءات. وأضاف أن الوفد يؤيد اقتراح تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، كما سبق وأن أعلن في الدورة التاسعة والعشرين للجنة التعاون التقني التابعة للمعاهدة، وتمنى لفريق إدارة معهد تركيا للبراءات النجاح في مهمته وتحديه المستقبليين.
21. واعتبر وفد الصين أن معهد تركيا للبراءات يلبي المتطلبات التي حددتها اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من حيث عدد الفاحصين والحد الأدنى من الوثائق ومهارات الفاحصين اللغوية، فضلاً عن وجود نظام لإدارة الجودة. لذا، أعرب الوفد عن تأييده تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
22. وشكر وفد شيلي وفد تركيا على المعلومات التي قدمها وأيّد طلب معهد تركيا للبراءات بتعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
23. وقال وفد إسرائيل إنه يؤيد تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
24. وأيّد وفد اليابان تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال الوفد إن يرّحب بكل الجهود التي يمكن أن يبذلها معهد تركيا للبراءات لتعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تعتبر أداة مهمة لجميع المبتكرين الذين يلتمسون حماية البراءات على المستوى الدولي. وأضاف الوفد إنه يتوقع أن يؤدي المعهد دورا هاما في تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بين أوروبا وآسيا.
25. وأيّد وفد طاجيكستان طلب وفد تركيا تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
26. وضمّ وفد البرازيل صوته إلى صوت الوفود الأخرى في تأييد تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
27. وأيّد وفد المكسيك الاقتراح الذي تقدم به معهد تركيا للبراءات بتعيينه كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
28. وشكر وفد تونس وفد تركيا على المعلومات التي قدمها معهد تركيا للبراءات وعلى الجهود التي بذلها لتعزيز نظام البراءات وأيّد تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
29. وأيد وفد عمان البيانات التي قدمتها الوفود الأخرى دعماً لتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
30. وأعرب وفد المغرب عن تأييده لبيانات الوفود الأخرى التي دعمت فيها تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
31. وأيد وفد السنغال تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
32. وأعلن وفد جنوب أفريقيا تأييده لتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
33. وعبّر وفد سنغافورة مجدداً عن تأييده لتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات كما فعل في الدورة التاسعة والعشرين للجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأوضح أن تركيا ما انفكت تؤدي دور همزة الوصل بين الشرق والغرب عبر التاريخ وحتى الآن ومن ثم ستكون قادرة على ترويج خدمات معاهدة البراءات عبر الحدود في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المعهد يستوفي الشروط الدنيا للتعيين كإدارة دولية مشيراً أن ذلك التعيين سيعزز قيمة معاهدة البراءات كثيراً.
34. وشكر وفد فنلندا وفد تركيا على عرضه المستفيض ولاحظ العمل الجاد الذي قام به معهد تركيا للبراءات استعداداً للتعيين كإدارة دولية. وأكد الوفد مجدداً ما أعلنه في إطار اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وهو أنه يؤيد تأييداً تاماً تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات.
35. وأبدى وفد قبرص بعض التحفظات بشأن القرارين المشار إليها في الفقرتين 9"2" و"3" من الوثيقة PCT/A/48/4 وفقاً للنظام الداخلي للويبو والنظام الداخلي لاتحاد معاهدة البراءات. وأوضح أن تركيا شككت في وجود جمهورية قبرص ورفضت أي تواصل أو تعاون مع السلطات والإدارات القبرصية في كل المجالات ومنها القضايا المطروحة في جدول أعمال الويبو. وعليه ينبغي أن يفسَّر أي قرار بتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي في سياق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن قبرص ولا سيما القرارات 541 (1983) و550 (1984). ومن هذا المنطلق، رفضت قبرص الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الموافقة على مشروع الاتفاق بين معهد تركيا للبراءات والمكتب الدولي للويبو الذي ينص على تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعليه، لم توافق قبرص على تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وفي الختام، طلب الوفد تدوين تلك الاعتراضات في تقرير الاجتماع.

إن الجمعية، طبقا لأحكام المادتين 16(3) و32(3) من معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبعد الاستماع إلى ممثل معهد تركيا للبراءات ومراعاة مشورة اللجنة المعنية بالتعاون التقني لمعاهدة التعاون بشأن البراءات المعروضة في الفقرة 5 من الوثيقة PCT/A/48/4، وإذ أحاطت علما بالتحفظات التي أبداها وفد قبرص:

"1" وافقت على نص مشروع الاتفاق بين معهد تركيا للبراءات والمكتب الدولي، كما جاء في مرفق الوثيقة  PCT/A/48/4؛

"2" وعيّنت معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي ليبدأ عمله بهذه الصفة اعتبارا من بدء نفاذ الاتفاق وحتى 31 ديسمبر 2017.

1. وهنأ المدير العام للويبو فرانسس غري، بالنيابة عن المكتب الدولي، وفد تركيا على تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، ونوه بتطلع المكتب الدولي إلى مباشرة الأعمال والتعاون مع المعهد بصفته الجديدة كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي.
2. وأعرب وفد تركيا عن تقديره لبيانات التأييد التي قدمتها الدول الأعضاء في اتحاد معاهدة البراءات، وعن شكره الخالص لكل الدول الأعضاء التي قيّمت موضوعياً اقتراح تعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي. وتوجه أيضاً بالشكر إلى مكتب كوريا للملكية الفكرية والمكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية لنهجهما المهني والمحايد في تقييم قدرة المعهد على أداء وظائفه. وبفضل تعليقاتهم على عدد من المجالات، تمكن المعهد من تحسين قدراته قبل تقديم طلبه. وأكد الوفد أن التزام المعهد بتقديم خدمات عالية الجودة في مجالَي البحث والفحص أشد من أي وقت مضى. وأبلغ الوفد أعضاء اتحاد معاهدة البراءات أن المعهد أبرم اتفاقات ثنائية لإنشاء نظام الطريق السريع لتسوية المنازعات المتعلقة بالبراءات مع مكاتب البراءات في الصين واليابان وإسبانيا وأن المفاوضات جارية مع مكتب البراءات في جمهورية كوريا. وأعلن الوفد ثقته في أن المعهد سيستفيد كثيراً من تعاونه مع تلك المكاتب وسيساهم في سير نظام البراءات العالمي. وفي الختام، قال الوفد إن الثقة التي مُنحت للمعهد ستدفعه إلى مواصلة تحسين خدماته، وشكر الدول الأعضاء مجدداً على نهجها البناء.
3. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين معهد تركيا للبراءات كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهنأ المعهد على ذلك الإنجاز.
4. وهنأ وفد السويد المعهد على تعيينه كإدارة للبحث الدولي وإدارة للفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار إلى التعاون المثمر بين المكتب السويدي للبراءات والتسجيل ومعهد تركيا للبراءات على مدى 20 عاماً وتطلع إلى مواصلة ذلك التعاون في إطار الإدارات الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.
5. وانضم وفد روامنيا إلى وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والسويد في تهنئة معهد تركيا للبراءات على تعيينه كإدارة دولية.

نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الإلكتروني (‎ePCT‏)

1. عرض المدير العام للويبو فرانسس غري مقطعاً مصوراً قصيراً يبيِّن خصائص نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الإلكتروني (‎ePCT‏) المزمع إطلاقه في أوائل عام 2017 شكلاً وعملاً. وأظهر ذلك العرض تحسناً كبيراً في بيئة نظام ePCT ونظام معاهدة البراءات عن طريق تقديم واجهة أيسر استخداماً للمنتفعين بها الذين سيُمهلون فترة للانتقال إلى النسخة الجديدة.

[يلي ذلك المرفق الأول]

مشروع تعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

المحتويات

[القاعدة 4 العريضة (محتوياتها) 2](#_Toc468877739)

[1.4 إلى 9.4 *[دون تغيير]* 2](#_Toc468877740)

[10.4 *المطالبة بالأولوية* 2](#_Toc468877741)

[11.4 إلى 19.4 *[دون تغيير]* 2](#_Toc468877742)

[القاعدة 23(ثانيا) إرسال وثائق تتعلق ببحث أو تصنيف سابق 3](#_Toc468877743)

[23(ثانيا)1 *[دون تغيير]* 3](#_Toc468877744)

[23(ثانيا)2*إرسال الوثائق المتعلقة ببحث أو تصنيف سابق وفقا لأحكام القاعدة 2.41* 3](#_Toc468877745)

[القاعدة 45(ثانيا) البحوث الإضافية الدولية 4](#_Toc468877746)

[45(ثانيا)1 *التماس البحث الإضافي* 4](#_Toc468877747)

[45(ثانيا)2 إلى 9 *[دون تغيير]* 4](#_Toc468877748)

[القاعدة 51(ثانيا) بعض المتطلبات الوطنية المقبولة بناء على المادة 27 5](#_Toc468877749)

[51(ثانيا)1 *بعض المتطلبات الوطنية المقبولة* 5](#_Toc468877750)

[51 (ثانيا)2 و51(ثانيا)3 *[دون تغيير]* 5](#_Toc468877751)

القاعدة 4  
العريضة (محتوياتها)

1.4 إلى 9.4 *[دون تغيير]*

10.4 *المطالبة بالأولوية*

(أ) إلى (ج) *[دون تغيير]*

(د) *[حُذفت]*

11.4 إلى 19.4 *[دون تغيير]*

# القاعدة 23(ثانيا) إرسال وثائق تتعلق ببحث أو تصنيف سابق

## 23(ثانيا)1 *[دون تغيير]*

## 23(ثانيا)2*إرسال الوثائق المتعلقة ببحث أو تصنيف سابق وفقا لأحكام القاعدة 2.41*

(أ) وفقا لأحكام القاعدة 2.41، عندما يطالَب في طلب دولي بأولوية طلب سابق أو أكثر أودع لدى المكتب ذاته الذي يعمل بصفته مكتبا لتسلم الطلبات ويكون ذلك المكتب قد أجرى بحثا سابقا يتعلق بذلك الطلب السابق أو صنَّف ذلك الطلب السابق، يرسل مكتب تسلم الطلبات، مع مراعاة المادة 30(2)(أ) المنطبقة بموجب المادة 30(3) والفقرات (ب) و(د) و(ه)، إلى إدارة البحث الدولي، مع صورة البحث، صورة عن نتائج البحث السابق أيا كان الشكل الذي تكون متاحة به لدى المكتب المعني(مثلا، بشكل تقرير بحث أو قائمة بحالة التقنية الصناعية السابقة المستشهد بها أو تقرير فحص)، وصورة عن نتائج أي تصنيف سابق وضعه المكتب، إن كانت متوافرة فعلا. ويجوز كذلك لمكتب تسلم الطلبات، مع مراعاة المادة 30(2)(أ) المنطبقة بموجب المادة 30(3)، أن يرسل إلى إدارة البحث الدولي أي وثائق إضافية تتعلق ببحث سابق ويعتبرها مفيدة لتلك الإدارة لأغراض إجراء البحث الدولي.

(ب) إلى (ه) *[دون تغيير]*

**القاعدة 45(ثانيا)  
البحوث الإضافية الدولية**

45(ثانيا)1 *التماس البحث الإضافي*

(أ) يجوز للمودع أن يلتمس، في أي وقت قبل انقضاء 22 شهرا اعتبارا من تاريخ الأولوية، إجراء بحوث إضافية دولية بشأن الطلب الدولي من قبل إدارة البحث الدولي المختصة بذلك وفقا للقاعدة 45(ثانيا)9. ويجوز تقديم ذلك الالتماس فيما يتعلق بأكثر من إدارة واحدة مختصة.

(ب) إلى (ه) *[دون تغيير]*

45(ثانيا)2 إلى 9 *[دون تغيير]*

القاعدة 51(ثانيا)  
بعض المتطلبات الوطنية المقبولة بناء على المادة 27

51(ثانيا)1 *بعض المتطلبات الوطنية المقبولة*

(أ) إلى (ه) *[دون تغيير]*

(و) *[حُذفت]*

51 (ثانيا)2 و51(ثانيا)3 *[دون تغيير]*

[يلي ذلك المرفق الثاني]

قرارات بشأن الدخول حيّز النفاذ فيما يخص التعديلات المبيّنة في المرفق الأول

"يدخل تعديل القاعدة 45(ثانيا)1(أ) حيّز النفاذ في 1 يوليو 2017، ويسري على أي طلب دولي أيا كان تاريخ إيداعه الدولي ولم تنقض بشأنه، في 1 يوليو 2017، المهلة المحدّدة لإيداع التماس بحث دولي إضافي بناء على القاعدة 45(ثانيا)1(أ) السارية حتى 30 يونيو 2017."

"وتدخل تعديلات القاعدة 23(ثانيا)2 حيّز النفاذ في 1 يوليو 2017، وتسري على أي طلب دولي يكون تاريخ إيداعه الدولي في 1 يوليو 2017 أو بعده."

"وتدخل تعديلات القاعدتين 10.4 و51(ثانيا)1 حيّز النفاذ في 1 يوليو 2017."

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]